



الظهير البربري، وتجذير الحركة الوطنية السياسية

محمد معروف الدفالي

تربط جل الكتابات المهتمة بتاريخ الحماية بالمغرب، بين الظهير البربري، الصادر سنة 1930، والحركة الوطنية السياسية، ربطا جعل بعضها يعتبر ذلك الظهير بمثابة «صك تعميد الوطنية المغربية»[1].

والحقيقة أن المتتبع لتطورات العمل الوطني في مستهل الثلاثينات، يلاحظ كيف أن تجذير هذا العمل، وتقعيد أساليبه، تبلور في خضم حركة الاحتجاج ضد هذا الظهير الذي عرف الوطنيون الشباب - في سياق بحثهم عن وسيلة لتحريك وعي مواطنيهم - كيف يجعلون منه سلاحا ممتازا بين أيديهم[2].

لم يكن الظهير البربري لسنة 1930، سوى حلقة من حلقات السياسة البربرية، التي اعتمدتها الإيديولوجيا الاستعمارية بالمغرب، منذ بداية الاحتلال. وقدمتها المقاولة الفرنسية مفتاحا للهيمنة الفرنسية بالمغرب[3] موظفة ثنائية عرب/ بربر، التي اختلطت فيها التوجهات العرقية، مع التوجهات الانقسامية، إضافة الى مسحة تبشيرية ساهم فيها مبشرون من قساوسة، ورهبان، وغيرهم. إنها ثنائية لم تختلف في عمقها كثيرا عن ثنائيات شبيهة، خاصة ثنائية بلاد المخزن/ وبلاد السيبة، التي كانت في مجملها مبنية على تصورات وأفكار مسبقة.

كان هدف السياسة البربرية، هو إدماج إفريقيا الشمالية في المجموعة الفرنسية، إلا أن الاعتقاد الذي ساد ساعتئذ لاحظ أن هذا الإدماج لا ينجح إلا

إذا كان البربر والأوربيون من أصل واحد، بحيث يستحيل على البربر استيعاب الحضارة الغربية، إذا كانوا ينتمون لجنس غير أوربي[4].

ومادام الأمر كذلك، فلابد من أوربة البربر، وجعلهم «أقارب الأوربيين القدامى»[5]، وإشاعة كلام جعل من «بلاد البربر، بلادا أوربية»، بشكل استهوى عددا من دعاة السياسة البربرية، فاستمروا متشبثين به حتى بعد تداعي هذه السياسة[6].

ويعود ترويج النظرية القائلة بأن أصل البربر من أوربا، الى مجموعة من العسكريين، والموظفين الفرنسيين، بإعانة بعض المترسلين[7]، وكان الاهتمام بالتاريخ القديم لإفريقيا الشمالية، وبتاريخ القبائل البربرية إحدى أسسها. إذ كما كانت الغاية من الاهتمام بالتاريخ القديم تدور حول النيل من الإسلام لفائدة المسيحية، وإضفاء صبغة الشرعية والأصالة، على أعمال الغصب، والاستغلال الاستعماري، اعتمادا على الإرث الروماني. كان النيل من العروبة أحد أهداف الإهتمام بتاريخ القبائل البربرية[8].

لهذا لا يستغرب المرء، حينما يقرأ في كتابات بعض الفرنسيين، - ومن تبعهم - عن الإسلام السطحي للبربر، وتمسكهم بالوثنية، أو ببعض الطقوس المسيحية، ومقاومتهم الإسلام، وتفضيلهم استعمال لغتهم وتقاليدهم وأعرافهم، ورفضهم الخضوع لحكومة المخزن... فالهدف لا يعني أكثر من تقديمهم داخل إطار حضارة، تختلف عن الحضارة العربية الإسلامية، وثقافة متميزة في نشأتها وتطورها التاريخي، وتفكيرها، وأعمالها وسماتها الروحية والمادية، وانعكاس ذلك على السياسة والحقوق والدين، وما إلى ذلك من أوجه النشاط البشري.

من هنا كان الاحتجاج ضد السياسة البربرية بالمغرب، ورفضها ممثلة في ظهير سنة *1930*، دفاعا عن أهم مقومات الوحدة بين عناصر الشعب المغربي، ودفاعا عن الهوية المغربية في جل أبعادها، بشكل كان له دور فعال في ترتيب وتنظيم، العمل الوطني السياسي.

1 - عموميات حول السياسة البربرية قبل ظهير 1930 :

أ ـ شذرات حول تجربة الجزائر :

وظف الفرنسيون من أجل ترسيخ نفوذهم الاستعماري بالشمال الإفريقي - إلى جانب سلاح القوة - أسلحة إيديولوجية. على رأسها ما أطلق عليه اسم «السياسة البربرية». وهي سياسة طمحت إلى فصل عنصري مجتمع الشمال الإفريقي عن بعضهما، واستغلال أحدهما وهو العنصر البربري في سبيل تمرير مخطط الإدماج المرحلي للمنطقة ابتداء من المناطق الجبلية، التي توهم منظرو هذه السياسة، وجود اختلافات بينها، وبين المناطق السهلية، على عدة مستويات يمكن - في نظرهم - أن تسهل مامورية الاحتلال المعنوي. وبناء علي ذلك ادعى بعض هؤلاء «أن الشمال الافريقي من أكادير الى قابس مرورا بمدينة الجزائر، ومن بوذنيب إلى الدهيبات، مرورا بابن صالح، تسوده نفس المؤسسات، ونفس بنية التجمعات الخاضعة لقوانين المدرسة المالكية، في كل المدن والقبائل التابعة لها بمعنى، نصف المنطقة، بينما الجهات الجبلية التي تشكل النصف الباقي، لا تجري المعاملات بين سكانها إلا عن طريق العرف»[9].

واعتمادا على هذه الثنائية (شرع/عرف)، طمح الفرنسيون الى بلورة أسس تفرقة دينية بين العرب والبربر، معززة بأطروحات حول الاختلافات الاثنية بين العنصرين، في أفق فصل اجتماعي وسياسي بينهما : اجتهد في محاولات البحث عن مبرراته، ومحاولات تنفيذه، مجموعة من «الباحثين»، والعسكريين والإداريين، - جمع بعضهم بين الصفات الثلاث، شكلت بلاد الجزائر قبل المغرب مكانا خصبا لأعمالهم وتجاربهم، أكثر من البلاد التونسية التي لم تكن موضوع أبحاث كثيرة في هذا الميدان، إذا استثنينا أهل جربة الذين أنجزت حولهم عدة دراسات مونوغرافية.

فمفهوم «خصوصيات البربر» هو أحد معطيات الاتنوغرافية الفرنسية بالجزائر، ظهر منذ سنة 1826 ضمن صفحات كتاب يتحدث عن «التاريخ الفلسفي والسياسي للمؤسسات وتجارة الاروبيين بإفريقيا الشمالية»، ينسب تأليفه الى «القس رينال» أحد المساهمين في رسم مراحل فكرة العرقية.

فقد لخص هذا الكتاب الخطوط العريضة لخصوصيات البربر في أصولهم الوندالية، وضعف تشبثهم بالإسلام، وتقديسهم الأولياء، وتشبثهم المطلق بالاستقلال[10]، وهي نفس الأطروحة التي رددها - مع شيء من التفصيل - دعاة السياسة البربرية، حيث انتشر الحديث منذ سنة *1837* على العرب الرحل، والبربر المستقرين، وكتب «توكفيل» بأن «جوارح القبايل مفتوحة لنا، رغم أن بلادهم مقفولة في وجهنا»، كما فكر «ديفيفي DUVIVIER» سنة *1841* بأن «استقرار القبايل وحبهم للعمل سيصبحان محاور أساسية للسياسة الفرنسية»، بينما ذهب «بوديشون BODICHON» أبعد من ذلك بدعوته لاستغلال الأحقاد بين العرب والقبايل بشكل ممنهج لإلغاء العرب والالتحام بالقبايل، زاعما أنهم «آريو الأصل، ولم ينسوا المسيحية التي عرفوها قبل الإسلام»[11]. وترددت هذه الأطروحات ذات الأفق الإدماجي داخل الأوساط الاستعمارية بدون كلل، وكثر الحديث حول القبايل، ونعتهم بالأهالي الأصليين والحقيقيين للجزائر، وعدتها ومستقبلها، وأنهم الأقرب الى الفرنسيين، بل إن «إميل مسكيراي»، المعروف بنظرته الانقسامية، رأى أن القبايل سيصبحون «العنصر الاستعماري الجيد الذي سيوظفه الفرنسيون ليجعلوا من الجزائر فرنسا حقيقية».

وحتى لا تظهر هذه الأفكار غير مقبولة، بحث البعض لها عن أصول تاريخية وهمية، فاعتبر فارنيWARNIER» القبيلة البربرية منحدرة من المستلحقات الرومانية، وتجاوزه «لافيجري»، كبير أساقفة الجزائر، للحديث عن «نفس الدم، ونفس الأصل الروماني، ونفس النوع المسيحي بين القبايليين والفرنسيين، ولا يلزم سوى ترك الأمور تعمل لتصبح أرض القبايل مسيحية»، داعيا الى «تحرير البربر الذين يعانون - حسب زعمه - من ضغط العرب، واستغلال الترك».

ولاشك أن هذه الأفكار، ومثيلاتها، هي التي شجعت خيال الضابط «أوكابيتان»، على حصر المدة اللازمة لأن يصبح القبايل فرنسيين في مائة عام[12].

لقد كان بعض هذه الأفكار سابقا، للعمل الميداني التطبيقي، وبعضها الآخر جاء نتيجة محاولات التطبيق، التي شحذت أذهان دعاة السياسة البربرية، وكان التركيز على منطقة القبايل من وراء الترادف الذي أصبح بين مفهوم «السياسة البربرية»، ومفهوم «السياسة القبايلية». فلتنفيذ هذه السياسة اختار

دعاتها والمشرفون عليها ، للقيام بأول تجربة، مجموعة «القبايل» ، لتطبيق العرف، و«شاوية الأوراس» ، للاحتفاظ بالشرع، على أساس استخلاص نتائج محددة مسبقا.

وإذا كانت السياسة البربرية بالجزائر، قد اهتمت بميادين مختلفة، فإن الجانب الذي استهلكته كثيرا ، هو القضاء والعدلية، من أجل تفكيك القاعدة القانونية، التي وحدت سكان البلاد ، واستبدالها بالقانون الفرنسي، تمهيدا لإدماج نهائي عبر خطوات، كان الإسلام، واللغة العربية مستهدفين رئيسيين فيها. ذلك أن الفرنسيين حملوا مسؤولية، عرقلة عملهم بالجزائر الى الميول العربية، وإلى القرآن، الذي اعتبره أحد النواب في البرلمان الفرنسي، محرضا للمسلمين على إداية الفرنسيين[13] كما اعتبره أحد الأساقفة، مولدا للعصبية الإسلامية وطالب بـ «مقاومته، وكسره بالعنف كلما واتت فرصة لذلك»[14].

وضمن الخطوات الإجرائية لهذا العمل، تم في سنة *1841* ، انتزاع اختصاص الجنح والجنايات، والنظر في شؤون الملكية من المحاكم الشرعية، وتحويله الى المحاكم المدنية الفرنسية، كما أصبح على المتقاضين الجزائريين ابتداء من سنة *1854* ، رفع شكاواهم الى محاكم الصلح، التي تأسست للنظر في الشؤون المدنية.

وفي سنة *1859* ، أصدر الفرنسيون مرسوما ينحي أحكام الشريعة الإسلامية من بلاد القبايل، بدريعة أن البربر هم الذين طالبوا بالاحتفاظ بأعرافهم، وأنظمتهم القضائية، وتم الاعتراف بمجلس «الجماعات البربرية» ، وتطبيق العرف قضائيا بدل أحكام الشريعة. غير أن «الجماعات البربرية» سرعان ما أزيحت عن المهام التي أوكلت لها ، بقرار صدر سنة *1874* ، عوضها بقضاة فرنسيين تحت اسم «قضاة الصلح» ، استعانوا في أعمالهم لتغطية جهلهم بالأعراف، ببعض الأهالي، الى حين، حيث تم الاستغناء عنهم - إلا فيما يخص الأحوال الشخصية - ابتداء من سنة *1889*. وكان الفرنسيون قد أصدروا قبل هذا التاريخ، أي منذ سنة *1886* ، قانونا أوكل جميع اختصاصات المحاكم الإسلامية الى محاكم الصلح الفرنسية. وبذلك ماكادت تسعينات القرن التاسع عشر تطل حتى كان مسلمو الجزائر، عربا وبربرا ، يرجعون في قضاياهم الى القضاة الفرنسيين، تمهيدا لقانون الإلحاق الذي تلاه إخضاع كل المحاكم الشرعية لوزارة العدل بباريس، ثم للحاكم العام ابتداء من سنة *1896*.

ب - بعض قنوات السياسة البربرية بالمغرب :

أثناء غزو المغرب، وبعد احتلال السهول الأطلسية طرح لليوطي مشكل بربر الجبال بحدة، وشاع الحديث عن ضرورة غزو ثقافي معنوي[15]، لاجتذاب النفوس، بعدما ظهر أن الاحتلال العسكري غير كاف.

وقد شجعت بعض النتائج التي حصل عليها الفرنسيون من وراء السياسة البربرية بالجزائر، أنصار هذه السياسة للإلحاح على تطبيقها بالمغرب، مؤملين في تحقيق ما عجزت عنه آلة الحرب.

ورغم أن السياسة البربرية لم تنفضح إلا بعد نهاية مدة مسؤولية المقيم العام ليوطي، فإن تجذرها وبناء أسسها، كان وليد مدة إقامته (*1912* - *1925*)، ذلك أن هذا المقيم لم يكن معارضا لغلاة السياسة البربرية، كما كان شائعا، وإنما كان فقط ينتظر تنوع الصيغ والطرق، من أجل تكييف هذه السياسة مع أوضاع المغرب[16].

فمنذ سنة *1913*، غداة وصول الفيالق الفرنسية الى الجبال، ومهاجمة القبائل البربرية الأولى : بني مگليد، وبني مطير، اهتم مسؤولو الحماية بضرورة تنفيذ سياسة بربرية بالمغرب، حيث صرح أحد قواد هذه الفيالق، الجنرال «هنريس» بمناصرة ومشايعة سياسة تصون أصالة عالم بربر المغرب، وتدعم عزلتهم التقليدية، كما تحافظ على أعرافهم[17]، ولتوضيح هذه الفكرة لليوطي كتب نفس الجنرال في ماي من سنة *1914*، «يظهر لي بوضوح أنه سيكون من غير السياسة، عدم وضع الحالة الخاصة لهذه القبائل التي سنواجهها في الحسبان»[18].

وتجدر الإشارة إلى أن الحديث عن أصالة البربر، وعن تقاليدهم، الذي شاع في هذه الفترة لم يكن سوى محاولة للفصل بين سكان الجبال والحضارة والثقافة العربية الإسلامية، والعودة بهم الى المراحل السابقة عليها، المرحلة الرومانية، أو ربما حتى المرحلة «البدائية» من منطلق بعض وظائف الانتروبولوجيا الاستعمارية، التي كانت «ترى ضرورة تكيف الاستعمار مع المؤسسات المحلية، أي اتباع سياسة بدائية تراعي الخصوصيات»[19]. فكلام هنريس وأضرابه عن شروط وجود البربر قبل وصول الاستعمار، لا يخرج عن محاولة وصف نمط هذا الوجود، قبل أن يصار للقضاء عليه[20]. كما أن التركيز

عن الأعراف في سياق هذا الاهتمام، انطلق من الاعتقاد بأن «العرف البربري، فيه من المرونة ما يجعله قابلا للتعديل، والتغيير طبق الظروف ووفق الحاجات»[21].

من هنا جاءت ضرورة التخلص من كل ما من شأنه أن يعرقل مرونة التحولات، خصوصا الإسلام، الذي رأى فيه بعض الفرنسيين معقدا لماموريتهم أكثر بحيثياته الدينية[22]، واللغة العربية التي رأوا فيها «عاملا إسلاميا، وتعلمها يعتمد القرآن»[23]. هكذا انتشرت مجموعة مقولات عن إسلام البربر السطحي، تارة، وعن وثنيتهم أخرى، وادعى دعاة السياسة البربرية، أن «الشعب البربري غير خاضع للإسلام»[24]، وأن ليس للبربر «من الإسلام إلا القشرة أو بعض الكليشيهات»[25]، وأن البربري «لا يعرف شيئا عن دينه، سواء بالعربية أو اللهجة البربرية... ولا يعتني بالفرائض الأخلاقية والروحية كالصلاة والصوم والزكاة والحج»[26] وأن «لديه طقوس وثنية، وطب يعتمد السحر»[27]، وممارسات تتنافى مع العقيدة الإسلامية»[28].

ولكي تتكامل هذه الصورة، كان لابد من مرادفتها بصورة أخرى، مفادها أن البربر «استغنوا عن اللغة العربية منذ أمد طويل»[29]. وكان الهدف من ترويج كل هذه الأفكار، غير مستتر، بل مصرح به علنا، حيث أكد أصحاب هذه الطروحات على «وجوب العمل على ارتداد البربر عن دينهم الإسلام، والعمل على فرنستهم»[30]، مقدمين مطمحهم هذا في صورة سهلة المنال، «إن ضعف نفوذ الدين يفتح لنا آفاقا كبيرة وإمكانية الفعل والتربية، أكثر مما هو الحال في السهول»[31]، وتم اللجوء لتأكيد هذه الصورة الى تقديم الشعب البربري في الكتابات والتصريحات، متميزا بقابلية «أن يدجن ويتكيف، بسهولة كبرى»[32]، وأنه «يستطيع ويجب أن يصبح في فترة وجيزة فرنسي اللسان والروح»[33].

فالإدماج إذن هو المقصود، وعملية الإدماج لا تتم إلا إذا سهلت ماموريتها بالتماثل، الذي «هو جعل الآخرين مشابهين لنا»[34]، والذي لا يتحقق مع أعراق أخرى إلا إذا كان هناك اقتناع بقابلية تلك الأعراق له[35]، وربما هذا ما برر الحديث عن الأصول الأوربية للبربر، وعن بعض الشبه بين بربر الجبال بالمغرب، وفلاحي بعض جهات فرنسا في العصور الوسطى. وقد تزداد هذه المسألة وضوحا إذا عرفنا أن من بين مميزات الامبريالية الفرنسية، السعي

نحو التماثل الفرنسي بشكل أكثر في لغته الإثنية المركزية[36]. وأن الاستعمار ليس توسعا وسيطرة اقتصادية فقط، وإنما كذلك سيطرة وإثنية مركزية، تفترض الإيمان بثقافة واحدة[37].

وفي سبيل الإسراع بعملية الإدماج والتماثل، كان نشاط المبشرين الكاثوليك حاضرا بكثافة، مقدما نفسه أداة وذريعة لجلب البربر، تحت طائلة الاعتقاد، أو الادعاء بأن «إخضاع البربر معنويا، يمكن أن يتم بواسطة رسل البعثات المسيحية»[38].

وهو اعتقاد جعل المبشرين في طليعة العملية الاستعمارية التوسعية بالمغرب، وغالبا ما كان بعضهم باحثا، ومبشرا في نفس الوقت، ونادرا ما فرقوا بين الدين و«الرسالة التمدينية» للاستعمار، «فالمسيحية تخلق أسس «العقلنة» مما يتيح للمواطنين فيما بعد الاستفادة من المدنية المسيحية، وما تنتجه من أدوات»[39]. لهذا نادوا «بتهييئ إدماج وتمسيح البربر»[40]، بمختلف الطرق، وهي مناداة تحكمت فيها فكرة سرت بين المبشرين الكاثوليك مفادها «أن المسيحيين الأفارقة سيتمكنون من اكتساب الحضارة بسهولة أكثر من الوثنيين»[41].

ولم يكن الكم الكبير من التنظيرات، والأفكار المسبقة التي أنتجت، كافيا لبرمجة سياسة بربرية عملية، لهذا انطلقت الأعمال الميدانية، رغبة من مسؤولي الحماية في معرفة البربر معرفة صحيحة، ودراستهم، وتصنيفهم على خرائط وبيانات قبل البدء في عملية تمدينهم أو دمجهم، وتكلفت المصالح المغربية لشؤون الأهالي، والمراقبة المدنية، بالإشراف على أبحاث حول «العقلية البربرية»، ودراسة العادات والتقاليد، ومؤسسات القبائل الجبلية، وأصول اللهجات البربرية، وتدوين الأعراف العتيقة، كما تم تأسيس «المدرسة العليا للغة العربية واللهجات البربرية»، وأسندت مهمة التدريس بها الى مجموعة من دعاة السياسة البربرية. ولم تأت سنة 1915، حتى أصدر المقيم العام أمره بتكوين لجنة خاصة بالأبحاث البربرية، حدد أهدافها في جمع الأبحاث المتعلقة بالقبائل البربرية في جميع جهات المغرب، واستخراج نتائج عملية منها تساعد فرنسا على تنظيم هذه القبائل، وإدارتها بشكل يتفق مع المصلحة الفرنسية[43]...ووزعت في نفس الفترة، على الضباط نشرة أكدت على تبني السياسة البربرية وضرورة صيانة أعراف البربر من منطلق «أنها لا تبعد بين

البربر والحضارة الفرنسية، بل بالعكس تسهل تطورهم نحوها »[44] بمعنى أن هذا الاهتمام بالبحث والتنقيب، لا يهدف إلى أكثر من العمل على اختفاء هذه التقاليد والأعراف من الممارسة والحياة العملية، وتعويضها بغيرها.

وكانت الوجهة التي سارت فيها هذه الأبحاث والدراسات، تفرض منح هذه السياسة قوة قانونية، جعلت سلطات الحماية تعمل على استصدار مجموعة من الظهائر والقرارات الوزيرية، والتعليمات المقيمية، بشأن السياسة البربرية، جاء على رأسها جميعا، ظهير 11 شتنبر 1914[45]، الذي تم الاستناد في إصداره إلى حيثيات أكدت على تمسك البربر الشديد، بقوانينهم الخاصة، وأعرافهم منذ الزمن القديم، وعلى ضرورة رعاية الوضع العرفي لهذه القبائل، كما نص فصله الأول على أن «تحكم وتنظم قبائل العرف البربري بمقتضى قوانينها وأعرافها الخاصة، تحت رقابة السلطات، وتظل محكومة ومنظمة كذلك»، بينما نص الفصل الثاني على إصدار «قرارات... تعين شيئا فشيئا، وحسب الحاجة: القبائل التي تدخل في نطاق العرف البربري، ونصوص القوانين والأنظمة التي تطبق عليها».

ورغم اقتصار هذا الظهير على فصلين فقط، فقد جاء جامعا لأمور أساسية، جعلت منه إطارا مرجعيا لما جاء بعده، ومقياسا لتهييئ مستقبل السياسة البربرية، واعتبره الفرنسيون إقرارا من السلطان «بمبدإ عدم إسلام القبائل البربرية، وانعدام خضوعها للشريعة الإسلامية»[46]، كما صنفوه «وثيقة شرعية تجعل من عرف القبائل البربرية قانونا يضاهي الشريعة الدينية»[47].

وبموازاة الظهائر والمراسيم والقرارات، ومختلف الوثائق التي اجتهدت في تحديد صيغة قانونية للسياسة البربرية، كانت سلطات الحماية تجتهد في سبيل ترسيخ هذه السياسة، عن طريق قنوات أخرى، على رأسها الإدارة، والمدرسة، والعدلية.

فمما لا شك فيه أن الإحباط الذي أصيب به الفرنسيون أمام مقاومة سكان الجبال، جعلهم يشعرون بضرورة استبدال «حماس السيطرة»، «بواقعية الإدارة»، وانطلاقا من أن فرض نوع من الإدارة هو بشكل أو بآخر فرض طريقة وعي، ادعوا «أن القبائل البربرية، ما عرفت في يوم من الأيام سلطة أحد من سلاطين المغرب، وأن فرنسا... هي أول دولة تخضع هذه القبائل»[48]، وركز

الجنرال هنريس، في وصفه بلاد البربر، على صورة «العزلة» وصورة «السيبة» مؤكدا ضرورة تجنب «إعطائهم فكرة المخزن، ولو بصفة سطحية، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى استلابهم»[49]، وترددت هذه المسألة باستمرار من طرف أنصار السياسة البربرية، الذين رفضوا توظيف اسم السلطان في العمليات التي أطلق عليها اسم «التهدئة» مؤكدين أن دخول الفرنسيين «لبلاد البربر سيكون باسم فرنسا، أفضل من أن يكون باسم السلطان»[50].

ومنذ سنة *1915*، بدأت سلطات الحماية في تطبيق نظام إداري ببلاد البربر، أساسه هو «الجماعة»، حيث حرصت على جعلها الشكل الوحيد للسلطة، أملا في الانتقال التدريجي، المدروس، من الحالة «القديمة» إلى «المدنية»، بالاعتماد على «الجماعة» لبث النفوذ الفرنسي، وبناء الإدارة الفرنسية[51]. ولما صدر ظهير *28* نونبر *1921*، الذي أعطى للقبائل حق التطبيق الفعلي لقواعدها العرفية، تكونت بمختلف الجهات جماعات الفصائل، وجماعات القبائل في مناطق المراقبة المدنية، ومناطق المراقبة العسكرية[52]، وأصبحت للجماعة صلاحيات تشريعية[53]. كما تم الحرص على أن تحرر مداولات الجماعات البربرية، في السجلات، باللغة الفرنسية، وليس بالعربية[54].

أما في ميدان التعليم فقد دخل دعاة السياسة البربرية، ومن ورائهم سلطات الحماية في رهان جعل «المدرسة أداة رئيسية في الغزو المعنوي، وتحقيق ما لم يستطع تحقيقه الغزو العسكري»[55]، وهو رهان تحكمت فيه على ما يبدو مضامين واستراتيجيات «الاحتكاك الثقافي»، وربما «الاحتكاك العرقي»، كما يظهر ذلك من الاطمئنان إلى أن «المدرسة البربرية ستساعد على الاحتفاظ، وصيانة تقاليد مؤسسات البربر، وتعارض المدرسة القرآنية، وفي نفس الآن توجه البربر وجهة فرنسية»[56]، ومن التركيز في الناحية اللسانية على «ضرورة المرور مباشرة من البربرية إلى الفرنسية»[57]، وعلى ضرورة «خلق مدارس فرنكوبربرية لتعليم الفرنسية لأطفال البربر»[58].

ومرة أخرى كانت السلطات العسكرية طليعية، حيث تكلفت بفتح أولى المدارس الفرنسية[59] قبل أن تهتم الإدارة العامة للتعليم العمومي بهذه المسألة، وتؤسس مدارس فرنكوبربرية، في أهم المراكز الجبلية المهدأة[60].

وقد جاء في تعريف هذه المدارس بأنها «فرنسية بتعليمها وحياتها،

بربرية من حيث الواردين عليها، والوسط الذي توجد فيه... فرنسية من ناحية المعلم، وبربرية بتلاميذها»[61]، بينما تحددت المهمة التي أريدت لها، في جعلها مدارس «فرنسية بربرية، يقصدها الأطفال من أجل تعليم فرنسي محض، ذي اتجاه مهني وفلاحي بالدرجة الأولى»[62]. وفي سياق هذه المهمة بلغ الحرص على خصوصية هذه المدارس، حد محاصرة كل ما هو غير بربري، وغير فرنسي، «فتعليم العربية، وتدخل الفقيه، والتأثيرات الإسلامية يجب التخلص منها بكيفية محكمة»[63]. أما فيما يخص القيام بمهمة التعليم في هذه المدارس الفرنكوبربرية، فتم الاعتماد على عدد من الفرنسيين، وعدد من برير الجزائر المنتمين إلى منطقة القبائل، في البداية، أملا وتهييئا لخلق «مدرسة للبربر وبالبربر»، ذلك الشعار الذي استطاعت سلطات الحماية نقله إلى ميدان الواقع، بتأسيس مدرسة عليا في مناخ بربري محض، تم فتحها في اكتوبر من سنة 1927 بأزرو، وحددت أهدافها في تكوين المعلمين، وكتاب الجماعات البربرية «بالجبال، والمحافظة عليهم، وحمايتهم من أي تلقيح عربي، ومن أي تأثير إسلامي»[64]، بمعنى المحافظة عليهم «للنفوذ الفرنسي وحده»[65].

ولم يخرج ميدان العدلية، عن نفس السياق، إن لم يكن باهتمام أكثر. ذلك أن دعاة السياسة البربرية، اقترحوا ضرورة خلق عدلية فرنسية بربرية في الجبال، مراهنين على أنه بوجودها «لا شئ يمنع وقتئذ من أن يصبح البرابرة الموجودون في بلاد الشرع منضمين إلى اختصاصات القضاء الفرنسي، كباقي الفرنسيين»[66]. وكانت سنة 1915 سنة انطلاق عدلية بربرية، إذ فيها اهتمت سلطات الحماية بجمع معلومات مفصلة عن أنظمة القضاء بالجبال، بهدف إحلال القانون والإدارة المدنية مكانها، وفيها أعطى المقيم العام ليوطي تعليمات تفسر الشروط والظروف، التي ستطبق فيها العدالة العرفية على القبائل البربرية، كما تم البدء في تكوين جماعات بربرية، وأنظمة قضائية لها، تعززت في سنة 1923 وسنة 1924، وبلغ عددها حوالي ثمانين جماعة، تولت القضاء في حوالي أربعين مركزا من المراكز الإدارية، مجهزة بمجموعة من الكتاب الفرنسيين.[67] وكانت الاقتراحات السائدة منصبة في مجملها حول جعل «محاكم الاستئناف البربرية تحت رآسة قاض فرنسي على الدوام، حتى يكون رابطة بين العدلية البربرية، والعدلية الفرنسية، ويوجه العدلية العرفية اتجاها فرنسيا خالصا»[68]،

وعليه لم تكن العدلية البربرية، أكثر من مجرد تثبيت وضع مؤقت متجه نحو قضاء فرنسي.

من خلال هذه الخطوط العريضة إذن، يبدو أن السياسة البربرية، هدفت ضمن ما هدفت إليه خلق وتكريس نوع من التثاقف، ونقل مؤسسات وممارسات، وعقائد الثقافة الفرنسية، إلى مجتمع البربر، موارية تحت هذا المعنى المجرد والعام، المعنى الحقيقي الذي ليس شيئا آخر غير الاستعمار، وموظفة سياسة «فرق تسد» موهمة بالعمل على استقلال البربر عن العرب، في حين كان الهدف الحقيقي هو توظيف «مؤسسات البربر» لفترة محددة في أفق هيمني طمح إلى استكمال بعض شروطه بصدور ظهير 16 ماي 1930.

2 ـ الظهير البربري وردود الفعل ضده :

أ) إصدار الظهير :

لم يكن ظهير سنة 1930 المعروف باسم «الظهير البربري»، سوى حلقة متطورة ضمن السياسة البربرية التي تم نهجها منذ بداية الحماية. هدفت السلطة من ورائه إضفاء مسحة عملية أكثر، على برنامج إقرار هذه السياسة.

ويرجع التفكير في إصدار هذا الظهير إلى سنة 1924، حيث اتفقت اللجنة الخاصة بتنظيم العدلية البربرية، في اجتماع لها بتاريخ 8 أكتوبر على ضرورة إصدار مرسوم موقع من طرف السلطان، يحتوي على أسس الجماعات القضائية البربرية، ويحدد اختصاصاتها[69]. ومنذ هذا التاريخ تكاثفت الاستعدادات قولا وعملا، وخاطب جورج سوردون ـ أحد أبرز دعاة السياسة البربرية ـ، مستمعيه من ضباط الشؤون الأهلية، في المحاضرات التي كان يلقيها عليهم سنة 1927 ـ 1928، «ان عملية بسط السلم في البلاد البربرية ستكون بعد سنوات قليلة أمرا واقعا، ولهذا فقد حان الوقت للعمل من أجل الوفاء بوعدنا الرسمي الذي قطعناه لكل قبيلة عند استسلامها، باحترام أعرافها»[70]، كما خاطبهم بأنه من أجل نجاح مجهود دعاة السياسة البربرية، والعاملين في سبيلها من مختلف المشارب والتخصصات، «يتحتم الآن الظفر بإجراء تشريعي جوهري، أصبح لازما لكل تقدم»[71].

وتكاتفت إلى جانب الاستعدادات مجموعة خطوات عملية من أبرزها مصادقة إدارة الشؤون الشريفة، في ماي من سنة 1928، على مبدأ خلق مصلحة جديدة لمراقبة العدلية البربرية[72] وإشراف مصلحة شؤون الأهالي على العمل من أجل تحضير قانون لهذه العدلية[73].

وإذا كانت الإقامة العامة في فترة المقيم العام «تيودور ستيغ» (1925 ـ 1928)، قد اكتفت بمحاولة تنظيم «الجماعات» إداريا فقط، لتعذر القيام بتنظيم تشريعي، وإنشاء محاكم عرفية، واستئنافية في عدد من المناطق، فإن فترة خلفه «لوسيان سان» (1929 ـ 1933)، تميزت بحماس كبير ساهم في التعجيل بإصدار ظهير سنة 1930، إذ في السنة الأولى لوصول هذا المقيم ارتفع بشكل ملفت عدد الجماعات القضائية، داخل المناطق المصنفة في عداد قبائل العرف، وكثرت الكتابات والتصريحات المتكهنة بأهمية سنة 1930، فيما يخص السياسة البربرية، فقد أكد «فيال»، نائب كنيسة الرباط ـ على سبيل المثال ـ في مؤتمر للمبشرين على أنه «في سنة 1930 ستقوم بالمغرب أعظم حملة قام بها المبشرون لتنصير بربر الجبال»[74]، كما تزايد نشاط توزيع الأناجيل المترجمة إلى البربرية في المناطق الجبلية[75]، وصدر في نفس السنة قرار مقيمي، تكونت على إثره لجنة مكلفة بدراسة تنظيم وسير العدلية البربرية، عقدت أول اجتماع لها في فبراير من سنة 1930، ناقش فيه المجتمعون ـ بشكل أظهر تحمسا كبيرا حيال ضرورة الإسراع بالسياسة البربرية إلى منتهاها ـ، وجهتي نظر، قدمت إحداها هيئة المحامين، بمساندة الأعضاء المدنيين في اللجنة وتلخصت أطروحتها في المطالبة بإلغاء الجماعات البربرية، وتعويضها بمحاكم فرنسية يرأسها قاضي الصلح في المناطق المدنية، وضابط عسكري في المناطق العسكرية، وبإصدار قانون جنائي موحد لكل المجموعة البربرية، وتطوير العرف في اتجاه مبادئ القانون الفرنسي.

أما الأطروحة الثانية، فقدمتها إدارة الشؤون الأهلية، وأكد محتواها على ضرورة إقرار العرف بنص تشريعي، وعدم التسرع في التوجه نحو القانون الفرنسي، حيث لاحظ عارض الأطروحة «الجنرال نوجيس» ـ الذي كان يومها مديرا عاما للشؤون الأهلية، والديوان العسكري ـ «ان البربر مبتهجون بعدليتهم، ولا بد من التحلي بالصبر، لأن منح الجماعة قانونا تشريعيا يمنح الرضى، أما الوصول إلى القاضي الفرنسي،

فيجب العمل في سبيله باحتياط لأن ذلك غير ممكن حاليا[76].

وقد انتهت مناقشات اللجنة باتفاق على اقتراح مشروع ظهير يهدف إلى تحديد كفاءة رؤساء القبائل في القانون الجنائي، ورؤساء الجماعات في القانون المدني والتجاري، وقوانين المنقول والعقار، وما يتعلق بالأحوال الشخصية، والميراث، وضرورة خلق محاكم استئناف عرفية تقوم بحماية العدلية البربرية من أي تدخل للمحكمة العليا الشريفة أو محكمة الاستئناف، مع إحداث منصب مندوب للحكومة، وكاتب للضبط بكل محكمة عرفية ابتدائية أو استئنافية[77].

وعن طريق هذه المقترحات الإجرائية، عبرت اللجنة عن وجهة نظر تقنية حول مسألة تنظيم العدلية البربرية.

وبخصوص نص ظهير *16* ماي *1930* ، والشكل الذي صدر به، جاء في تقرير «فرنسا وسياستها البربرية بالمغرب الأقصى»، أنه من وضع «ريبو»، أحد كبار دعاة السياسة البربرية، الذي حضر أطروحة، حول «الجماعات البربرية» نال بها درجة الدكتوراه في الحقوق من جامعة الجزائر، ونشرها قبل ثمانية أيام من تاريخ *16* ماي، متضمنة النص الذي أصبح فيما بعد بمثابة ظهير[78]. بينما لاحظ محمد حسن الوزاني أن «نص ريبو»، كان مشروعا أوليا فقط، وأن «جورج سوردون» هو واضع المشروع النهائي.[79]

وكيفما كان الأمر، فمقترحات اللجنة المكلفة بدراسة تنظيم وسير العدلية البربرية، ومشروع «ريبو» الموزع بين خمسة فصول، ومشروع سوردون، لا تختلف عن الظهير الذي صدر في *16* ماي *1930* ، في الأساس والعمق.

لقد تم تحرير ظهير *1930* «الضابط لسير العدلية في قبائل العرف البربري التي لا توجد بها محاكم لتطبيق الشرع» بالرباط باسم السلطان، في *16* ماي، وأطلع عليه المقيم العام «لوسيان سان» قصد الإصدار والتنفيذ في *23* من نفس الشهر. ويتكون هذاالظهير من ديباجة اعتبرته تكملة للظهائر التي صدرت في عهد السلطان مولاي يوسف الخاصة بالعرف البربري، ومن ثمانية فصول وزعت النظر في قضايا العدلية بالمناطق المصنفة قبائل عرف، بين رؤساء القبائل لزجر المخالفات التي يرتكبها الرعايا ، ومحاكم العرف الابتدائية والاستئنافية، للبث في المعاملات المدنية والتجارية والأحوال الشخصية وأمور الإرث، وأسند للمحاكم الفرنسية النظر في القضايا الجنائية.

ومن خلال هذا التوزيع، أصبح كل من المخزن المغربي، والشريعة الإسلامية بدون سلطة في بلاد البربر، الأمر الذي كان خرقا لما التزم به الفرنسيون في معاهدة الحماية من احترام «الوضعية الدينية، وحرمة السلطان، ومكانته المعتادة، وتطبيق الدين الإسلامي، وصيانة المؤسسات الإسلامية». ورغم هذا الخرق اعتبرت الصحافة الاستعمارية، هذا الظهير «عملا عظيما، جديرا أن تهنأ عليه فرنسا.. وأنه يعتبر تقدما كبيرا في عهد المقيم العام لوسيان سان»[80]، ورأت فيه خلاصا «لقبائل البربر من سلطة الشريعة الإسلامية»[81]، إلا أن ردود الفعل المناوئة التي أثارها، جعلت السياسة البربرية في مأزق، اعتبر هذا الظهير على إثره، من طرف البعض غلطة سياسية، وتجاوزا للقانون[82]، وخطأ حتمه التعصب المسعور لفرنسيين عنيدين[83]، كما تم تحميل المقيم العام «لوسيان سان»، مسؤولية صدوره، واستغلال عدم تجربة سلطان شاب للتوقيع عليه[84].

ب) الحركة الاحتجاجية ضد الظهير البربري :

كانت حركة الاحتجاج ضد الظهير البربري، في صيف سنة *1930*، تأسيسا عمليا للحركة الوطنية السياسية، إذ في خضم ردود الفعل، وما ترتب عنها من مواجهات، عرفت مبادئ الوطنية انتشارا واسعا، وتلقى عدد من الأشخاص، الذين أصبحوا فيما بعد زعماء الوطنية، تكوينهم الوطني عن طريق المواجهة والتحدي.

ويعود تسريب خبر هذا الظهير إلى «عبد اللطيف الصبيحي»، أحد شباب الوطنية بمدينة سلا، تمكن من الاطلاع عليه بحكم وظيفته في «مصلحة الشؤون الإدارية والسياسية»، بالإقامة العامة، وأبلغ بمحتواه، بعض شباب المدينة، الذي كان منتظما منذ سنة *1927* في جمعية ثقافية تحت اسم «النادي الأدبي السلوي»، فتمت على إثر ذلك اجتماعات بين وطنيي سلا لمناقشة ما كانت تبتغيه فرنسا من وراء سياستها البربرية، وركز «عبد اللطيف الصبيحي»، في تلك الاجتماعات حملته ضد الظهير البربري من منظور وطني علماني، أكد على ضرورة التشبث بوحدة الأمة، ووحدة الأرض المغربية[85]، إلا أن تطور النقاش أضاف للمسألة بعدا دينيا، نتج عن التفكير في إمكانية استعمال رموز دينية، لتأليب الناس ضد فرنسا وابتداء من أحد أيام الأربعاء

من شهر يونيو 1930، انطلقت «حركة اللطيف»، من كتاب الفقيه محمد ابن سعيد، قبل أن يتم الصدع بها بعد صلاة الجمعة الموالي بالمسجد الأعظم، ثم في غيره من المساجد، حيث كان المصلون عقب الصلاة يرددون «اللطيف» طلبا للطف الله «بأبناء هذا الشعب المنكوب في دينه ومبادئه وأخلاقه»[86]، ويختمونه بدعاء «اللهم يالطيف نسألك اللطف فيما جرت به المقادر، ولا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر»[87].

ومن مدينة سلا تسربت الحركة نحو مساجد الرباط بواسطة مجموعة من وطنيي هذه المدينة، على رأسهم «محمد اليزيدي»[88] فأضحت المدينتان مركزا للحركة الاحتجاجية، ما يزيد عن شهر من الأيام، قبل أن تنتقل إلى مدينة فاس ـ حيث عرفت تطورا نوعيا ـ، وإلى جهات أخرى من المغرب.

وكان يتخلل ترديد اللطيف بعد الصلاة بالمساجد، إلقاء خطب من طرف الوطنيين المتطوعين، ركزوا في مجملها على إدانة محاولة فرنسا تنصير البربر، وفصلهم عن إخوانهم العرب، معتبرين الظهير البربري «كارثة يصاب بها أبناء الإسلام في الصميم»[89]، داعين إلى التكتل دفاعا عما يبيت للمغاربة وعقيدتهم من مكايد، وإلى التضامن لمقاومة كل ما يحاك ضد الإسلام والمسلمين من مؤامرات[90].

وفي مدينة فاس ـ كما سبقت الإشارة ـ عرفت حركة اللطيف تطورا متسارعا نحو نوع من المهرجانات الخطابية بالمساجد، ثم إلى نوع من الاحتجاج الجماعي خارج المساجد، انطلق يوم 18 يوليوز من سنة 1930 بعد صلاة الجمعة، حيث ماكاد فقيه القرويين يختم الصلاة، حتى جهر مجموعة من الشباب ـ طبقا لاتفاق مسبق ـ بقراءة اللطيف، واستغل أحدهم، وهو الطالب «عبد السلام بن ابراهيم الوزاني» حماس المصلين ليلقي فيهم خطبة تحريضية[91] أعدت لنفس الغرض نعت فيها الظهير البربري «بالكارثة العظمى»، وطالب مستمعيه بالدفاع عن الدين والمناضلة عن الشريعة، والقيام قومة رجل واحد لرفض فصل البربر عن الشرع، والاحتجاج ضد إرادة الحكومة الفرنسية، وختم خطبته مناديا جموع المصلين، «هيا نخرج بصوت واحد متضرعين إلى الله تعالى بقلوب خاشعة، وعيون دامعة، حتى نصل إلى ضريح مولانا إدريس نتوسل إليه تعالى بإيماننا الصادق، ويقيننا المبين أن يلطف بنا، ويثبت أقدامنا ويحفظنا في دنيانا...»، فاندفع المصلون إلى الشارع مرددين

اللطيف، في أول مظاهرة ضد السياسة البربرية، عرفتها مدينة فاس، وكل المغرب[92]، شكلت بحكم ما ترتب عنها من نتائج أول منعطف في تطور الحركة الوطنية السياسية.

وقد دامت هذه المظاهرة التي أعطت نفسا جديدا لحركة الاحتجاج، من الظهر إلى الغروب، من مسجد القروين إلى الضريح الإدريسي، إلى مسجد الرصيف، ومجموعة من الطرق والأزقة والشوارع، نحو منزل رئيس المجلس العلمي، الفقيه «أحمد بن الجيلالي»، لاستنكار الموقف المتخاذل للعلماء من السياسة البربرية.

ومع مسيرة المتظاهرين، كانت الجموع تتعاظم بالانضمام، فتزداد الحمية الدينية والوطنية، والاندفاع، بشكل ألجأ بعض المتظاهرين إلى القيام بأعمال خلقت متاعب تنظيمية، وانضباطية لقيادة المظاهرة، لما حاول المتظاهرون مهاجمة منزل رئيس المجلس العلمي، ومنزل راهب أوربي، ومنزل الجنرال حاكم مدينة فاس، ومحاولة إسقاط الراية الفرنسية من منزله وتمزيقها، وما شابه ذلك من تصرفات فرضت ضرورة تهدئة المتظاهرين، وإنهاء المظاهرة بطريقة تحول دون فتح المجال أو إعطاء الفرصة لتدخل قمعي أصبح وقوعه آنذاك شديد الاحتمال.

لقد أحيت هذه المظاهرة لدى سلطات الحماية، ذكرى الانتفاضة التي عرفتها مدينة فاس، في بداية عهد الحماية، والمعروفة لديهم باسم «أيام فاس الدموية»، فقررت التدخل قبل فوات الأوان، وألقت القبض بواسطة باشا المدينة «محمد بن البغدادي»، على محمد حسن الوزاني، صحبة عدد من الشباب الذي شارك في قيادة المظاهرة، بتهمة إثارة الفتنة، وجلدتهم بالسياط، بواسطة الفلقة، كما ألقت بهم في السجون، مضيفة إليهم عددا آخر من الوطنيين، بمن فيهم بعض من لم يشارك في المظاهرة مثل علال الفاسي...

وبموازاة سياستها القمعية، لجأت سلطات الحماية إلى مجموعة من الممارسات التمويهية، من بينها، عقد لقاءات متتابعة بين وفد عن مدينة فاس، ونائب حاكم الناحية، من أجل توقيف حركة اللطيف، مقابل إطلاق سراح المعتقلين، والسماح لوفد عن المدينة بالتوجه إلى الرباط، لمقابلة السلطان، كما تمت في مختلف مساجد البلاد قراءة رسالة باسم السلطان، دافع محتواها عن السياسة البربرية، مقرا «أن للقبائل البربرية عوائد قديمة يرجعون إليها في حفظ

النظام، ويجرونها في ضبط الأحكام»، واستنكر حركة اللطيف والاحتجاج، مصنفا القائمين بها صبيانا «يكادون لم يبلغوا الحلم» حولوا المساجد «من دور التضرع والتعبد إلى دور التحزب والتمرد» و«محلات اجتماعات سياسية تروج فيها الأغراض والشهوات»، وختمت الرسالة بضرورة لزوم «السكينة والوقار».(93)

ورغم كل أنواع التنكيل، ومحاولات التمويه، دامت حركة الاحتجاج ضد الظهير البربري، حوالي ثلاثة أشهر، استعمل الوطنيون خلالها، طرقا وأساليب مختلفة للمواجهة، عرضتهم للقمع الشديد، وهَدَتهم في نفس الوقت إلى التفكير في أساليب مواجهة طويلة الأمد، فشنوا حملة توعية بأخطار السياسة البربرية، انطلقوا فيها من اعتبار تلك السياسة حربا صليبية تلزم مواجهتها عن طريق وثبة إسلامية، وأسسوا في هذا السياق جمعية للمحافظة على القرآن، كما تكتلت جهودهم، في سبيل تربية الناشئة المغربية على أساس الإسلام والوطنية، عن طريق الإكثار من الكتاتيب القرآنية المنظمة، وتوسيع نطاق المدارس الحرة، وتنظيمها، إضافة إلى منح حركة الدعوة السلفية الإصلاحية شحنة قوية في مستوى مواجهة حركة التبشير.

ولم يقتصر التنديد بالظهير البربري على المغرب، بل تعداه إلى جهات أخرى من العالم، خاصة البلاد الإسلامية التي كانت معنية بالأمر مباشرة، وشنت حملة على سياسة فرنسا بالمغرب، عزز منطلقاتها، عضو الحركة الوطنية، «الحسن بوعياد»، الذي رحل الى مصر، في مستهل شتنبر من سنة 1930، ووفد الطلبة المغاربة الذي استقر بفلسطين منذ سنة 1929، بتشريح السياسة البربرية، عبر سلسلة من اللقاءات، والمحاضرات، قدموا فيها الظهير البربري تهديدا مباشرا للدين الإسلامي.

وبسرعة كبيرة، استقطبت «المسألة البربرية» لجانب «القضية المغربية»، شخصيات، ومؤسسات، وصحف، عززت كفاح الحركة الوطنية في الداخل، وزودتها بنفس إضافي، ونذكر من بين الشخصيات التي لعبت أدوارا طلائعية في هذا المضمار : الأمير شكيب أرسلان، الذي ارتبط منذ هذه الفترة بالوطنيين المغاربة، وأصبح أبا روحيا لم يبخل عليهم بنصائحه وتوجيهاته، ووقوفه إلى جانب قضاياهم، والشيخ محمد رشيد رضا، الداعية السلفي الكبير، صاحب مجلة «المنار»، التي أفردت مجموعة من صفحاتها للحديث عن حالة المغرب،

وما يهدد مصير أهله، ومحب الدين الخطيب صاحب جريدة «الفتح»، التي تتبعت الظهير منذ تجمع 4 يوليوز 1930 بمساجد فاس، بنشرها خبرا عن التظاهرة بالعدد 212[94]، ومحمد علي الطاهر، صاحب جريدة «الشورى»، التي اهتمت كثيرا بالمسألة البربرية وصداها، فإلى هؤلاء يعود الفضل في التعريف بقضية الظهير البربري، والاتصال بالصحف المصرية التي كتبت ضده[95]...

وكانت الجمعيات الإسلامية، من الفعاليات الرئيسية، في حركة الاحتجاج هاته، بل إن بعضا منها تأسس في سياق التضامن مع المغاربة، ومن هذه الجمعيات نذكر: جمعية «الهداية الإسلامية»، وجمعية «اللواء الإسلامي»، وجمعية «الدفاع عن المسلمين المغاربة»... وأساسا جمعية «الشبان المسلمين»، برآسة «عبد الحميد سعيد»، التي كانت لها فروع بعدد من الدول الإسلامية[96]، والتي أبدت نشاطا كبيرا بالاجتماعات والتجمعات، وبعث النداءات والمراسلات والبرقيات لمختلف الجهات المصرية والفرنسية، والدولية، احتجاجا على السياسة البربرية.

ولم تتخلف «الأزهر»، عن حركة الاحتجاج، إذ بالإضافة إلى عضوية عدد من علمائها في جمعية «الشبان المسلمين»، عقد شيوخها عدة اجتماعات لمناقشة النازلة، وأصدروا عددا من المواقف المناوئة لها، كما أن تلاوة «اللطيف»، انتقلت إلى رواق المغاربة بهذه المؤسسة، بعد صلاة إحدى الجمعات، بمشاركة الجالية المغربية بمصر وعدد من مسلمي شمال افريقيا.[97]

وفي المؤتمر الإسلامي الذي انعقد بالقدس في دجنبر من سنة 1931، ومثلت فيه الحركة الوطنية المغربية، بواسطة المكي الناصري، ومحمد بنونة، اللذين قدما للمؤتمر تقريرا عن سياسة فرنسا بالمغرب، اتخذ المؤتمرون، قرارات واضحة تدين السياسة البربرية، وطالبوا بإلغاء الظهير البربري، والكف عن الأساليب التبشيرية[98].

ولكي تعطي الحملة الإسلامية ضد الظهير البربري نتائج ملموسة، لاحظ الأمير شكيب أرسلان، أن الاحتجاجات الموجهة إلى الجرائد والحكومات العربية، وسفراء فرنسا وقناصلتها، غير كاف لفضح فرنسا - رغم أهميته - ورأى أن «الواجب لإتمام الفضيحة تكرار الإشتكاء، وموالاة الإبراق لجمعية الأمم بدون

انقطاع، وإلى الدول كلها، وإلى نفس دولة فرنسة ونوابها وشيوخها»، وطالب باستعمال سلاح اعتبره أمضى من ذلك «هو سلاح المقاطعة في الأخذ والعطاء، حتى لا يبقى معاملة لمسلم مع افرنسي مادام الظهير البربري غير ملغى»[99]. وتنفيذا لهذا النداء، أمطرت الهيئات والمؤتمرات والشخصيات الإسلامية، جمعية الأمم بجنيف، ببرقيات ورسائل الاحتجاج، التي استمرت تتجدد كل سنة منذ دجنبر *1930* إلى ماي *1934*[100].

وحتى في فرنسا بلد المسؤولين عن السياسة البربرية، لم يعدم المغاربة مناصرين لقضيتهم، حيث لعبت بعض عناصر اليسار الفرنسي، أدوارا طلائعية في التنديد بهذه السياسة، والتضامن مع الوطنيين، بتقديم مساعدات جلى لحركتهم، كانت أولى ثمراتها المساهمة في إقامة عدة مهرجانات، وتوزيع عدة نشرات، وإصدار كتيب يكشف عن خبايا السياسة البربرية، وانعكاساتها، وموقف الشعب المغربي منها، تحت عنوان «عاصفة على المغرب أو أخطاء السياسة البربرية»، الذي نشر بإمضاء «مسلم بربري» سنة *1931*.

3 ـ تطور الحركة الوطنية في أعقاب حركة الاحتجاج :

أ) التنظيم والنضال الصحفي:

كانت حركة الاحتجاج ضد الظهيرالبربري - على حد قول علال الفاسي - «فاتحة عهد كفاح وطني في الداخل والخارج»[101]، دفعت بالوطنيين إلى تنظيم أنفسهم، وتأطير معركتهم، فأسسوا تنظيما سريا، أطلقوا عليه اسم «الزاوية»، أرجع علال الفاسي في بعض كتاباته، فكرة تأسيسه إلى ثلاثة أشخاص هم علال الفاسي ، وأحمد مكوار، وحمزة الطاهري[102]. كما تحدث عن منزل السيد أحمد بوعياد مكانا للإجتماع التأسيسي، وإقرار قوانين التنظيم، بأداء اليمين عليها[103]، دون إشارة إلى واضعي هذه القوانين، الذين حددهم عبد الكريم غلاب فيما بعد - في علال الفاسي، ومحمد حسن الوزاني[104].

وكان تأسيس الزاوية على ما يبدو بين شهر يوليوز، وشهر غشت من سنة *1930*[105]، وإن كان البعض يجعله حوالي سنة *1931*[106]. أما عدد أعضائها، فكان يتجاوز العشرين عضوا بين مؤسسين وملحقين، من بينهم عدد من

وطنيي المنطقة الخليفية التي ساهمت بفعالية في معركة الاحتجاج ضد الظهير البربري.

وبعد مدة من تأسيس «الزاوية» أسس الوطنيون، تنظيما سريا آخر، موازيا لها، باسم «الطائفة» ضم عددا من الأعضاء من مختلف المدن الكبرى، بلغ عددهم حوالي الخمسين.

ويبدو أن اختيار اسم «الزاوية» و«الطائفة» كان إمابقصد مغالطة سلطات الحماية حتى لا تنتبه إلى التنظيم، وإما تيمنا بما قامت به الزوايا في تاريخ المغرب من أدوار جهادية كبرى.

وفي سياق تطوير أساليب النضال والمواجهة، عزز الوطنيون تنظيمهم السري، بمنبر صحفي، التقت حول ضرورته إرادة وواقع الحركة الوطنية المغربية، مع إرادة بعض الجهات اليسارية الفرنسية. ذلك أنه في خضم حركة المواجهة مع الفرنسيين بسبب الظهير البربري، زار المغرب المحامي «روبير جان لونكي»، - وهو مناضل في الحزب الاشتراكي الفرنسي، وابن أحد مسيري الحزب، المحامي جان لونكي، حفيد كارل ماركس - للدفاع عن أحد وطنيي مدينة الرباط، «أحمد الجبلي العيدوني»، الذي اعتقلته سلطات الحماية بتهمة تحرير، وتوزيع مناشير معادية لفرنسا، ومراسلة بعض الملوك والرؤساء الأجانب، لفضح السياسة البربرية، فتوثقت العلاقة بينه وبين الوطنيين المغاربة بشكل جعله يفضي إلى محمد حسن الوزاني، وأحمد بلافريج، وعمر بن عبد الجليل، أثناء زيارتهم له بباريس،بفكرة راودته على إثر أحداث الظهير تخص إصدار مجلة تهتم بواقع المغرب، تحت الحماية الفرنسية، وهي فكرة طالما راودت عناصر الحركة الوطنية كذلك. فكان إلتقاء فكرة الطرفين من وراء إصدار منبر صحفي في شكل مجلة، تحت اسم «مغرب»، تولى رآسة تحريرها، «روبير جان لونكي»، بمساعدة وطنين مغاربة، على رأسهم أحمد بلافريج ومحمد حسن الوزاني.

لقد صدر العدد الأول من هذه المجلة - التي استمرت إلى أكتوبر من سنة *1935* ، مع بعض الانقطاع ابتداء من أبريل *1934* - في شهر يوليوز *1932*، مصنفة نفسها «مجلة استطلاعية في مجال الاقتصاد»، قبل أن تغير هذا التصنيف ابتداء من العدد الثاني، بآخر جعل منها «مجلة للدفاع عن حقوق الأمة المغربية»، موجهة في نفس العدد نداء إلى المغاربة للاهتمام بالمجلة.

«وتفهم محتوياتها، والتحلي بروحها، والدعاية لمبادئها».

وإذا كان اهتمام هذه المجلة، فيما يخص المغرب، قد ركز على أهم قضايا ومشاكل البلاد، في ظل الحماية، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، فإن مسألة السياسة البربرية في هذاالسياق، شغل حيزا وافيا بمساهمة أقلام مغربية وفرنسية، حرصت على الحديث عن هذه السياسة بين الفينة والأخرى، كما اجتهدت في إصدار العدد الحادي عشر، خاصا بهذه المسألة.

وعلى العموم، ومن خلال الدور الذي لعبته مجلة «مغرب»، في تطوير العمل الوطني، كانت هذه المجلة عن قصد ووعي لسانا للحركة الوطنية، منسجمة مع النداء الذي وجهته في العدد الواحد والعشرين للشعب المغربي: «إن هذا أول لسان حر انطلق للدفاع عن حقوقك والتعبير عن رغائبك ومتمنياتك»، وكان الوطنيون المغاربة يعتبرونها «من بين جلائل الأعمال التي نالها العاملون من الأمة المغربية» و«منبر القضية المغربية»، المناط بـ «خدمة الشعبين الفرنسي والمغربي»(107)، حملت على عاتقها مهمة فضح ممارسات الفرنسيين المنافية لمبدإ ومعاهدة الحماية، معززة بلجنة رعاية كونها لها «روبير جان لونكي» من مجموعة مثقفين وسياسيين فرنسيين وإسبان، ساهموا في هذا الفضح على صفحات المجلة، أو في مجالات أخرى، خاصة، البرلمان الفرنسي، من خلال تقديم الأعضاء البرلمانيون منهم عدة احتجاجات، وتساؤلات، ضد الأوضاع المزرية والقمعية التي كان يعيشها المغاربة(108).

ولقد أقضّت مواقف «مغرب»، ومضامين ما كانت تنشر من مقالات، مضاجع بعض الفرنسيين، بشكل جعلها عرضة لحملات الصحافة الاستعمارية الصادرة بفرنسا أو بالمغرب، وتسبب في منع دخولها المغرب، خاصة المنطقة السلطانية، عدة مرات.

وفي إطار تعزيز ما حملته هذه المجلة للحركة الوطنية من نتائج، عرفت بها وببعض أهدافها ومطالبها، ومن أجل المساهمة في إحكام تنظيم العمل الوطني، أصدر محمد حسن الوزاني، من مدينة فاس في غشت من سنة 1933، أول جريدة حرة بالمغرب صدرت من طرف مغاربة، هي الأسبوعية «عمل الشعب»، محددا لها هوية لسان «للدفاع عن المصالح المغربية»، وشعارا مقتبسا عن قولتين ليبراليتين للوطني المصري «سعد زغلول»، تمجدان الحرية، ودور

الصحافة في النقد البناء. أما الهدف من صدور هذا المنبر، فحددته افتتاحية العدد الأول في الوصول إلى تفاهم بين المغاربة والفرنسيين، عن طريق القيام بدور صلة الوصل، بين أهل المغرب، والرأي العام الفرنسي، في نطاق تفاهم منشود، من أجل تغيير الأوضاع، وإرضاء المطالب المغربية في مجال التقدم، والإصلاح والحرية.

أما فيما يخص مضامين مقالات هذه الجريدة. فكان تركيزها على الحريات الديمقراطية، وإصلاح التعليم، والعدلية، والجهاز الفلاحي،. ونقد السياسة البربرية، ومواضيع أخرى انصبت في مجملها على المشاكل الداخلية للبلاد، وعلاقة المغرب بفرنسا، والمطالبة بالتزام الفرنسيين، وامتثالهم لبنود معاهدة الحماية، ومعاملة المغاربة، كمحميين وليس كمستعمرين.

وبذلك شكل صدور «عمل الشعب»، منعطفا مهما في بداية تنظيم الحركة الوطنية السياسية، خلق فرصة مخاطبة سلطات الحماية، والرأي العام الفرنسي من خلال منبر يصدر من داخل المغرب، ومكن من أداة للتعبير عن مطالب المغاربة، وموقفهم من ممارسات الحماية، ومن إطار تبلورت على أعمدته الخطوط العريضة للإيديولوجية الوطنية بالمغرب وحركتها، ومن لسان حال دخل به الوطنيون المعترك الصحفي الداخلي، الذي كان يعج بصحف كثيرة متعددة المشارب والاتجاهات، في غياب لسان لأهل البلد الشرعيين.

وإذا كان صدور «عمل الشعب»، باللغة الفرنسية، فالأمر لم يكن اختيارا، وإنما ضرورة فرضها موقف الإقامة العامة الرافض لإصدار جريدة باللغة العربية في المغرب[109].

ب) برنامج الحركة الوطنية أو مطالب الشعب المغربي :

خاض الوطنيون من خلال «عمل الشعب»، وإلى جانبها، معارك أساسية، كان لها أبلغ الأثر على العمل الوطني، فواجهوا ـ على سبيل المثال ـ حركة المستوطنين الفرنسيين، دعاة نهج الاستعمار الفلاحي، الذين بالغوا في المطالبة بتعويض ما لحقهم من أضرار إثر الجفاف الذي عرفته البلاد في مستهل الثلاثينات، ونتائج الأزمة الاقتصادية العالمية التي وصلت المغرب، واندلعت بين الطرفين مواجهات، فرضت تدخل الإقامة العامة بينهما[110].

وفي سبيل خلق نوع من التقارب بين السلطان، وحركة الشباب الوطني، وتأسيس مناسبة عيد وطني ذو صبغة سياسية(111)، ساهمت الجريدة، والقائمين عليها في إبراز فكرة عيد العرش، إلى الواقع، والضغط للترخيص به من طرف سلطات الحماية، كما ساهمت بشكل فعال وعملي في تدشين المناسبة الأولى له، قبل صدور الترخيص، ولعبت دورا في الاحتفال بالزيارة التي قام بها السلطان لفاس سنة *1934*، سواء بما نشرته على صفحاتها حول موضوع الزيارة، أو بما قام به القائمون عليها من مساهمة في تنظيم الاحتفالات.

وقد تعرضت «عمل الشعب»، منذ بداية صدورها، لمضايقات ومؤامرات، من طرف غلاة الاستعمار، الذين شنوا حملة ضد صدورها، معتبرين السماح به «جبنا غير قابل للتفسير»، لأنها في نظرهم «أداة تحطيم النفوذ الفرنسي بالمغرب، كما صنفوا المسؤول عنها «قطب الحركة ضد الوجود الفرنسي» ومحور «الجاسوسية المعادية لفرنسا»(112).

وكان من نتائج الصراع والمؤامرات، صدور أمر أول بتوقيف هذه الجريدة، اضطر الوطنيون إلى تعويضها بمنبر آخر، تحت اسم «إرادة الشعب»، إلى حين رفع قرار التوقيف من طرف محكمة الاستئناف بالرباط، ثم صدر في حقها توقيف ثان إثر الاحتفالات، بزيارة السلطان لفاس بقرار - صادف الذكرى الرابعة لصدور الظهير البربري - صادق عليه نائب المقيم العام بتاريخ *16* ماي *1934*، مبررا بتهمة الاخلال بالنظام العام، والمس بأمن جيش الاحتلال، والدعوة إلى التمرد والتحريض.

وفي نفس الوقت الذي صدر فيه هذا المنع، صدر منع مشابه في حق مجلة «مغرب» الصادرة من باريس، ومجلة «السلام»، وجريدة «الحياة» الصادرتان في تطوان، من دخول المنطقة السلطانية.

وبمنع الصحافة الناطقة باسم الحركة الوطنية من الصدور، والرواج، فرض على الوطنيين بالمنطقة السلطانية نوع من الفراغ السياسي، غير أنهم تجاوزوه بخطوة إيجابية، شكلت منعطفا سياسيا جديدا ومهما في تطور العمل الوطني، تمثلت في صياغة برنامج مطلبي قدم للمراجع العليا بالمغرب وفرنسا في شكل مجموعة من المطالب المغربية.

والجدير بالإشارة أن فكرة هذا البرنامج كانت قد اقترحت منذ سنة *1933*

من طرف وطنيي مدينة سلا[113]، غير أنها لم تلق الاهتمام الجديرة به، في حينه لتصبح فارضة نفسها كفكرة متبناة من طرف وطنيي مدينة فاس، بعد منع «عمل الشعب»، وحدة بروز حاجة الحركة الوطنية «إلى تدوين برنامجها السياسي في وثيقة تقدم بها هويتها إلى الرأي العام الخارجي، وتركز كفاحها على محاورها»[114].

ويلاحظ المتصفح لهذا البرنامج الذي أطلق عليه اسم «مطالب الشعب المغربي» أو «برنامج الإصلاحات المغربية»، التشابه الكبير بين محتواه، ومضامين ما كان ينشر في مجلة «مغرب» وجريدة «عمل الشعب»، بمعنى أنه جاء تجميعا لمطالب الحركة الوطنية منذ بداية حركة الاحتجاج ضد الظهيرالبربري، وتتويجا لهذه الحركة في نفس الوقت.

وقد أنيطت مهمة تقديمه للمراجع العليا في كل من الرباط وباريس، يوم فاتح دجنبر من سنة 1934، بعشرة من الوطنيين - تغيب أحدهم يوم التقديم - موزعين بين ثلاثة وفود[115].

ويذكر الوزاني في مذكراته، أن مشكلا تقنيا اعترضه صحبة رفيقه عمر ابن عبد الجليل - كمبعوثين لباريس - تمثل في الافتقاد، إلى اسم الهيئة التي يقدمان باسمها البرنامج، وأنه لحل المشكل اقترح بالفرنسية اسم «لجنة العمل المغربي»، التي عربها باسم «كتلة العمل الوطني»، اقتباسا عن اسم الكتلة الوطنية السورية التي كان على اتصال وثيق ببعض مناضليها من الشبان الطلبة في باريس وجنيف[116].

وتعود الأسباب التي عزا إليها الوطنيون تقديم مطالبهم إلى الانحراف الذي لحق تطبيق نظام الحماية، وحوله عن الغاية التي وضع من أجلها[117]، وتسخير الإصلاحات المختلفة، التي نفذها الفرنسيون بالمغرب، للنزالة الأوربية، على حساب أهل البلد[118]، وسن سياسة تفرقة بين المغاربة، بإحداث أنظمة شاذة، مثل النظام المبني على السياسة البربرية، ومحاولة فرنسة الأكثرية العظمى من الأمة[119].

أما الهدف الذي توخوه من وراء تقديمها، فتم تحديده أساسا في«حاجة البلاد الماسة، إلى نظام صالح، يحفظ حقوق المغاربة، ومصالحهم، أمة وأفرادا ويسير بهم في صراط التقدم المستقيم»[120]، عن طريق تهييء حلول للمشاكل

القائمة، بشكل يتيسر معه «تحسين العلائق بين مختلف العناصر المتساكنة في البلاد، ويضمن للجميع مصالحهم، والمحافظة على حقوقهم المشروعة، ضمن الأوفاق الدولية، وطبقا للحماية، كما تقتضيها المعاهدات وتسمح بها في حدود القانون الدولي». (121)

وجاء محتوى هذه المطالب، «في نص حديث أسلوبا... نص قانوني الصيغة، متماسك الفقرات، ليبرالي المضمون»(122) موزعا بين إصلاحات سياسية، وأخرى اجتماعية، واقتصادية ومالية، وإصلاحات متفرقة، بشكل مفصل ودقيق، يطمح إلى عصرنة المغرب، وتحديث بنيته، دون المس بخصوصياته الثقافية، والدينية، تمنى الوطنيون من خلال تقديمه البرهان على حسن غاية حركتهم(123)، وفي نفس الوقت تنبيه سلطات الحماية لأخطائها، أملا في تصحيحها، بسلوك سياسة رشيدة(124)، كما أملوا من تطبيقه في «رُقيّ الأمة وتحقيق أمانيها»(125).

ومهما كان موقف سلطات الحماية من هذه المطالب التي جاءت بشكل أو آخر، تتويجا لحركة الاحتجاج، ضد الظهير البربري، فإن إعدادها، وتقديمها - في حد ذاته -، شكل حلقة متطورة في سيرورة العمل الوطني، رفعت الكتلة إلى مصاف التنظيمات السياسية، المحددة الأهداف، وفرضتها طرفا أساسيا في مناقشة مشاكل البلاد، مع ما حمله ذلك من اعتراف، ارتقى من الضمني، إلى الرسمي...

هوامش وإحالات :

(1) LUCCIONI (J) : L'ELABORATION DU DAHIR BERBERE DU 16 MAI 1930, R.O.M.M. 38 - 1984) 2.

(2) WATERBUR (J) : LE COMMANDEUR DES CROYANTS, LA MONARCHIE MAROCAINE ET SON ELITE, Paris PUF, 1975.

(3) AGERON (C.R.) : LA POLITIQUE BERBERE DU PROTECTORAT MAROCAIN DU 1913 A 1934, Ruvue d'histoire moderne et contemporaine, T. XVIII, Janvier - Mars 1971.

(4) العروي عبد الله : مجمل تاريخ المغرب، الدار البيضاء - المركز الثقافي العربي - 1984، ص 43.

(5) هذا ما كتبه الجنرال فيدرب عام 1867، انظر العروي، نفس المرجع والصفحة.

(6) من الأمثلة المتأخرة عن ذلك كتاب :

BREMOND (E) ; BERBERES ET ARABES : LA BERBERIE EST UN PAYS EUROPEEN, Paris - PAYOT 1950.

(7) العروي : م س ، ص 43.

(8) انظر بوطالب ابراهيم : البحث الكولونيالي حول المجتمع المغاربي في الفترة الاستعمارية، حصيلة وتقويم ضمن ندوة البحث في تاريخ المغرب، حصيلة وتقويم - الرباط - منشورات كلية الآداب 1989 ، ص ص 107 - 173.

(9) SURDON (G.) : INSTITUTION ET COUTUMES DE BERBERES DU MAGHREB - MAROC - ALGERIE - TUNISIE - SAHARA. Tanger - Fes - Les édistions internationales 1936, p. 473.

(10) AGERON (C.R.) : LES ALGERIENNES MUSULMANES ET LA FRANCE (1871 - 1919), T. I, Paris - Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Paris - Sorbinne 1968, P. 268.

(11) المرجع نفسه، ص 269.

(12) حول مجموعة الأفكار التي راودت مفكري السياسة البربرية بالجزائر ودعاتها. انظر نفس المرجع، ص. 270 وما بعدها.

(13) الميلي محمد : ابن باديس وعروبة الجزائر. بيروت، دار العودة - دار الثقافة، 1983، ص 40

(14) من تقرير سري بعثه من الجزائر في 24 أبريل 1881 ، كبير أساقفة الجزائر «لافيجري» إلى الأب شارمتان، انظر نصه معربا بقلم الصادق بن مهني، ضمن كتاب : المحجوبي علي : انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، سلسلة ما يجب أن تعرف عن تونس - سراس للنشر، 1986 - ص ص 159 - 165.

(15) MARTY (P.) : LE MAROC DU DEMAIN, Paris C.A.F. 1925, P. 213.

(16) AGERON (C.R.) : LA POLITIQUE ..., P. 63.

(17) المرجع نفسه، ص 62.

(18) المرجع نفسه.

(19) انظر بهذاالصدد : لكلرك (ج) : الانتروبولوجيا والاستعمار، ترجمة جورج كتورة، بيروت - معهد الانماء العربي، 1986 ، ص. 40.

(20) المرجع نفسه، ص. 33.

(21) القولة لأحد أقطاب السياسة البربرية المسمى «ريبو»

انظر تقرير: فرنسا وسياستها البربرية بالمغرب الأقصى، المقدم إلى المؤتمر الإسلامي بالقدس سنة 1931 ، والمنشور بتصدير لمحمد المكي الناصري بالقاهرة سنة 1932.

(22) MARTY : LE MAROC DE DEMAIN, P. 216.

(23) المرجع نفسه، ص. 229.

(24) المرجع نفسه، ص. 216.
(25) المرجع نفسه، ص. 216.
(26) نفسه، ص 217.
(27) نفسه، ص 217.
(28) نفسه، ص 217.
(29) نفسه، ص 229.
(30) AGERON : LAPOLITIQUE..., P. 57.
(31) MARTY : P. 216.
(32) AGERON : P. 51.
(33) AGERON, P. 52.
(34) لكلرك : م س، ص 39.
(35) المرجع نفسه، ص 38.
(36) حول هذه النقطة، انظر لكلرك، م س، ص 37.
(37) نفسه، ص 36.
(38) AGERON, P. 60.
(39) انظر لكلرك : م س، ص 20.
(40) AGERON, P. 60.
(41) انظر لكلرك : ص 21.
(42) MARTY, P. 218.
(43) انظر : فرنسا وسياستها البربرية بالمغرب الأقصى، ص 16.
(44) AGERON, P. 62.
(45) صدرت ظهائر أخرى في 2 يونيو 1915 ـ 27 أبريل 1919 ـ 15 يونيو 1922 ـ 27 يناير 1923 ـ 10 غشت 1927 ـ 4 غشت 1928. إضافة إلى قرارات وزيرية لـ 22 شتنبر 1915 ـ 5 ماي 1928 ـ 6 أبريل 1928.
(46) MARTY, P. 221.
(47) MARTY; P. 222.
(48) انظر : فرنسا وسياستها البربرية بالمغرب الأقصى، ص 11.
(49) MARTY; P. 216.
(50) AGERON; P. 60.
(51) MARTY; P. 225.
(52) المرجع نفسه، ص 225.
(53) المرجع نفسه، ص 226
(54) نفسه، ص 226.

(55) نفسه، ص 240.

(56) AGERON; P. 65.

(57) MARTY; P. 241.

(58) المرجع نفسه، ص 240.

(59) نفسه، ص 247.

(60) نفسه، ص 248.

(61) نفسه، ص 241.

(62) نفسه، ص 241.

(63) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(64) AGERON; P. 65.

(65) AGERON; P. 65.

(66) انظر : فرنسا وسياستها البربرية بالمغرب الأقصى، ص 24.

(67) MARTY; P. 224.

(68) فرنسا وسياستها البربرية....، ص 24.

(69) الوزاني محمد حسن : مذكرات حياة وجهاد، الجزء 3. بيروت، مؤسسة محمد حسن الوزاني - 1984، ص 67.

(70) المرجع نفسه، ص 17.

(71) نفسه، ص 18.

(72) AGERON (C.R.) : LA POLITIQUE... P. 74.

(73) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(74) انظر : فارس محمد خير : تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب، دمشق - ب ن. 1972، ص 451.

(75) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(76) حول الأطروحتين انظر LUCCIONI (J) : L'ELABORATION..., P.P. 76 - 77.

(77) المرجع نفسه، ص 78.

(78) م س، ص 14.

(79) المذكرات، ج 3، ص 68.

(80) هذا مثال جاء في جريدة «الطان»، عدد 27 ماي 1930، انظر : فرنسا وسياستها البربرية...، ص 70.

(81) المرجع نفسه، ص 71.

(82) JULIEN (C.A.) : L'AFRIQUE DU NORD EN MARCHE, 3e éd. Paris, Juliard 1972, P. 131.

(83) LA COUTURE (J. et S.): LE MAROC A L'EPRUEVE, Paris, Seuil 1958,P. 86.

(84) LUCCIONI (J.) : L'ELABORATION..., P. 89/

(85) BRAWN (K.) : RESISTANCE ET NATIONALISME, In A.R.R. P.P. 478-487.

(86) انظر : الجراري عبد الله : شذرات تاريخية من 1900 الى 1950، الدار البيضاء -

مطبعة النجاح الجديدة 1976، ص 55.

(87) المرجع نفسه، ص 52.

(88) معنينو (أ) والصبيحي (ب) : الانطلاقة الأولى للمغرب سياسيا... جريدة الأنباء، عدد 16 ماي 1967.

(89) انظر : نموذجا لهذه الخطب بكتاب الجراري، م س، ص ص 52 ـ 55.

(90) المرجع نفسه.

(91) انظر نص هذه الخطبة بجريدة السيف القاطع عدد 4 فبراير 1933.

(92) الوزاني محمد حسن : المذكرات، ج 3، م س، ص 84.

(93) انظر نص الرسالة بكتاب الجراري، م س، ص ص 63 ـ 64.

(94) انظر : بوعياد الحاج الحسن : الحركة الوطنية والظهير البربري، الدار البيضاء ـ دار الطباعة الحديثة 1979، ص 25.

(95) انظر : بنونة المهدي : المغرب ... السنوات الحرجة، جدة ـ الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، 1989، ص 37

(96) المرجع نفسه، ص 34.

(97) انظر : بوعياد الحسن : م س، ص 79.

(98) من رسالة المؤتمر إلى جمعية الأمم بجنيف : انظر نصها بملحق مقال :
DE MADRIAGA (M.R.) : LE DAHIR BERBERE ET LA SOCIETET DES NATIONS, Cahier de la médéterrenée, N° 19, Décembre 1979.

(99) شكيب أرسلان : الاحتجاج على فرنسا من أجل مسألة البربر، بوعياد الحسن : م س، ص ص 279 ـ 283.

(100) انظر مقال : ...DE MADRIAGA

(101) انظر : علال الفاسي : الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، طنجة ـ عبد السلام جسوس ـ ب.ت، ص 148.

(102) علال الفاسي : عقيدة وجهاد : الطبعة الثانية : الرباط ـ مطبعة الرسالة، 1981، ص 10.

(103) نفس المرجع والصفحة.

(104) غلاب عبد الكريم : تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب... الجزء 1 ـ الطبعة الثانية ـ الرباط مطبعة الرسالة 1987 ـ ص 66.

(105) عقيدة وجهاد ، ص 10.

(106) غلاب: ص 66.

(107) انظر خطاب محمد حسن الوزاني في الذكرى الأولى لمجلة «مغرب»، المذكرات، ج 3، م س، ص ص 268 ـ 297.

(108) انظر «مغرب»، عدد 5، نونبر 1932.

(109) انظر «مغرب» عدد 14 ـ شتنبر 1933.
(110) حول هذه المواجهة انظر : الوزاني : المذكرات، ج 3، ص 417.
(111) انظر الوزاني محمد حسن : ملك لا كالملوك، متى وكيف برزت فكرة عيد العرش، الرأي العام، عدد 17 يونيو 1956.
(112) انظر حول هذا الموضوع : الوزاني : المذكرات، ج 3، ص 367 و 370 و 386.
(113) انظر بهذا الصدد : القادري أبو بكر : سعيد حجي 1912 ـ 1942، دراسة عن حياته ونشاطه الثقافي والسياسي، ج 1، الدار البيضاء ـ مطبعة النجاح الجديدة 1979، ص 93
(114) انظر : بوطالب عبد الهادي : ذكريات وشهادات ووجوه، الحلقة 39، جريدة الشرق الأوسط، عدد 18 يناير 1989.
(115) تكون الوفد الذي توجه إلى الإقامة العامة من علال الفاسي، ومحمد اليزيدي، ومحمد الديوري، والوفد الذي توجه للقصر من محمد غازي، وأحمد الشرقاوي، وعبد العزيز ابن ادريس، وأبو بكر القادري، والمكي الناصري (غير أن هذا الأخير سافر إلى تطوان للعمل في الحقل الوطني، وتغيب يوم تقديم المطالب)، والوفد الذي توجه إلى باريس من : محمد حسن الوزاني، وعمر بن عبد الجليل.
(116) انظر المذكرات، ج 4و ص 71.
(117) انظر نص المطالب بكتاب : محمد حسن الوزاني : مذكرات...، ج 4، ص ص 91 ـ 102 ـ ص 384.
(118) المرجع نفسه، ص 380.
(119) نفسه، ص 383.
(120) نفسه، ص 385.
(121) نفسه، ص 385.
(122) الجابري محمد عابد : تطور الانتلجنسيا المغربية، الأصالة والتحديث في المغرب، دراسات عربية، العدد 1 ـ 2 ، السنة العشرون، نونبر ـ دجنبر 1983، ص ص 3 ـ 39، ص 25.
(123) المطالب...، م س، ص 387.
(124) المرجع نفسه، ص 387.
(125) نفسه، ص 386.